

Distr.: General  
24 June 2013  
Arabic  
Original: French

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣  
جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣  
البند ١٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت\*  
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:  
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

## مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية السنغال لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام، وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د-٧) المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ المتعلق بإنشاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن توسيع عضوية اللجنة التنفيذية، يشرفها أن تبلغه بأن حكومة جمهورية السنغال قررت الترشح لعضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي.

وانطلاقاً من روح التشبث بحماية وتعزيز حقوق الإنسان عموماً، واللاجئين خصوصاً، ما فتئت السنغال، وهي طرف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ واتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، تبدي على الدوام اهتماماً خاصاً بالبحث عن حلول متفق عليها لمشاكل اللاجئين على الصعيدين الوطني والدولي.

\* E/2013/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

270613 260613 13-37145 (A)



ومما يدل على ذلك اعتماد القانون رقم ٦٨-٢٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٦٨ المتعلق بمركز اللاجئين، الذي أنشئت بموجبه اللجنة الوطنية لتحديد الأهلية لمركز اللاجئين، والذي حدد حقوق اللاجئين عن طريق إعمال مبدأ عدم التمييز. مما يكفل لهؤلاء، على الأراضي السنغالية، نفس المعاملة التي يحظى بها المواطنون في مجال التعليم والعمل وحرية التنقل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية.

وقد مكنت اللجنة الوطنية لتحديد الأهلية لمركز اللاجئين، التي يدير أعمالها رئيس المحكمة العليا، من إدارة شؤون مواطني موريتانيا وغينيا - بيساو وليبيريا ورواندا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. وتستضيف السنغال اليوم أكثر من ١٦ ٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء، وبفضل علاقات التعاون الممتاز التي تربطها بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تتخذ من العاصمة داكار مقرا لمكتبها الإقليمي، فقد أعيد أكثر من ٢٥ ٠٠٠ لاجئ موريتاني إلى وطنهم بأمان وكرامة.

واعتبارا لما سبق، واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في هذا المجال، فإن السنغال مقتنعة بأن انضمامها إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي سيمكّنها من تقديم إسهامات قيمة في عمل هذه الهيئة الموقرة والتعبير بشكل ملموس عن تفانيها في خدمة قضية اللاجئين. وإذ تأمل البعثة الدائمة لجمهورية السنغال أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة إيجابية في هذا الطلب، فإنها تشكر الأمين العام مقدما على مساعيه الحميدة.